بعض مشكلات التنمية الزراعية في سلطنة عمان

د. ج. سي. بيركس
و اس. إي. ليتس*

تمهيد

لا تدخل سلطنة عمان في عداد الدول الرئيسة المصدرة للنفط ، فصادراتها النفطية التي تصل الى (١١٠) ملايين برميل سنويا تضعها في المرتبة التاسعة بين مجموعة الدول المصدرة للنفط في الشرق الاوسط . وهذه الصادرات النفطية المحدودة ، اضافة الى وجود عدد كبير من السكان بالمقارنة مع الدول العربية الاخرى في الخليج (حيث أن تقديرات عدد سكان عمان تتراوح بين ٥٠٠ الف — مليون ونصف المليون نسمة) (١) ، تعني أن الاقتصاد العماني يجب أن يطور بطرق مختلفة تماما عن تلك المتبعة في أبو ظبي وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية . فعمان حديثة العهد بصناعة استخراج النفط ، اذ بدأ تصدير كميات ضخمة منه منذ نحو عشر سنوات ، اضافة الى أن امكاناتها النفطية محدودة ، وذلك كله يوحي بأنها لا تستطيع أن تجاري دول الشرق الاوسط الاخرى في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الواسعة النطاق والمبنية على الاموال النفطية .

وعلى الرغم من أن نسبة (٩٠٪) من اجمالي الانتاج المحلي و (٩٥٪) من ايرادات الدولة و (٩٨٪) من العملة الاجنبية في سلطنة عمان تردها من النفط ، فان هذه الصناعة لا تستخدم سوى قلة من العمانيين الذين لا يزيد عددهم عن الفين وخمسمئة شخص (٢) . كما أن تمويل التنمية الصناعية والتجارية لا يزال في مراحله الاولى ، **وما زالت الزراعة هي القطاع الرئيس في السلطنة ، حيث يعمل ما يزيد عن (٨٠٪) من مجموع السكان في الزراعة .**

---

* الكاتبان يعملان كباحثين بجامعة ابردين بانجلترا . لمزيد من التفاصيل انظر : م. د. خ. ج. ع. العدد ١٠ ، ١٩٧٧ . ص ١٠١ .

ومن الطبيعي أن تتجه السلطنة الى تنويع الاقتصاد الذي تشكل "عائدات النفطية فيه النصيب الاكبر من دخل الحكومة ، فهناك احتمال قائم وهو أن العائدات النفطية للسلطنة قد تنخفض بانخفاض انتاج النفط مستقبلا . ولذلك ، فان النشاط الزراعي يجب أن يظل قطاعا هاما . والواقع انه لا بد للزراعة من أن تساهم مستقبلا بنسبة أكبر مما تساهم به حاليا في اجمالي الانتاج المحلي ، فليس من المحتمل اطلاقا ، مع وجود هذا الدخل النفطي المحدود نسبيا ، أن تستطيع السلطنة تعويض أي انخفاض في عائداتها النفطية عن طريق التصنيع الواسع النطاق ، لان الاستثمار سيكون محدودا جدا ما لم يتم اكتشاف مصادر نفطية جديدة .

مكان الزراعة في الانتاج المحلي

مع أن غالبية سكان عمان يشتغلون بالزراعة ، الا ان **قلة منهم فقط يعتمدون عليها كمصدر للدخل** . ففي العقدين الماضيين ، أو قبل ذلك ، كان الكثير من الرجال العمانيين يشتغلون بأعمال مؤقتة بعيدا عن أوطانهم . وفي البداية ، ونظرا لحاجتهم ، كانوا يعملون خارج عمان في مناطق كانت عجلة التنمية الاقتصادية فيها سريعة الخطى ، وحيث كان الطلب على الايدي العاملة على أشده ، وبخاصة في الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية . وفي الستينات ، وبتزايد الثروات كثيرا في مناطق أكثر قربا من عمان ، وبخاصة في ابو ظبي ودبي ، بدأت فرص العمل هناك تجذب أعدادا متزايدة من العمانيين . وقد تزايدت حركة الهجرة بين صفوف العمال العمانيين الى المناطق الاكثر تقدما خارج السلطنة على الرغم من الجهود التي بذلتها حكومة السلطان بن تيمور لايقافها .

وفي السبعينات، وبمجيء نظام الحكم الحالي الاكثر ليبرالية، رفعت القيود التي كانت مفروضة على دخول العمانيين الى السلطنة وخروجهم منها . فعاد الكثير من العمانيين الذين كانوا يعيشون منفيين خارج وطنهم ، غير أن الحصيلة النهائية كانت **اتساع نطاق هجرة العمال من ريف عمان** . اذ تزايد عدد من اغرتهم فرص العمل الاكثر وفرة في المجالات غير الزراعية سواء خارج السلطنة أو داخل السلطنة ذاتها وبخاصة في منطقة مسقط — مطرح . **وفي الوقت الحاضر يعمل حوالي (٧٠٪) من مجموع الذكور القرويين البالغين خارج قراهم** . بينما نجد أن (١٢٪) فقط من مجموع الرجال ممن تجاوزوا سن الرابعة عشرة لم يمضوا ستة اشهر على الاقل في العمل ، أو في محاولة الحصول على عمل ، خارج قراهم.

لهذا ، كانت المفارقة بين المكانة الهامة التي يجب أن تحتلها الزراعة في استراتيجية التنمية الطويلة الامد في السلطنة ، وبين القرويين العمانيين الذين

لا يعتبرون الزراعة مهنة مغرية .

ان انسحاب الايدي العاملة من النشاطات الزراعية على نطاق واسع ، وابتعاد هؤلاء العمال المهاجرين قد يكون أمرا مرغوبا فيه لو قابلته زيادة في انتاجية الايدي العاملة المتبقية على الارض . ولكن الوضع القائم مختلف عن ذلك . فهجرة الايدي العاملة رافقها انخفاض ملحوظ في حجم المساحة المزروعة ، اضافة الى انخفاض مستوى العناية بالمزروعات الامر الذي جعل الانتاج يعاني من ناحيتين : **انخفاض بسبب تقلص حجم المساحات المروية (المزروعة) ، وانخفاض انتاجية الارض .**

وهذا الانخفاض في الانتاج المحلي ، مصحوبا بتزايد الطلب على انواع مختلفة من المواد الغذائية ، ادى الى استيراد كميات كبيرة من الحبوب والخضروات والفواكه واللحم (٣) .

وعلى الرغم من أن انخفاض الانتاج الزراعي قد ادى الى استيراد مثل هذه السلع ، الا انه يظل أمرا غير ذي بال لو كان ظاهرة قصيرة الامد ، ونتيجة لتحول الايدي العاملة في اقتصاد (متطور) يمكن تعويضه في المستقبل القريب . ولكن الدليل القائم لسوء الحظ يثبت عكس ذلك . فطبيعة الانخفاض في الارباح في مجال الزراعة كما هو الحال في كثير من المناطق ، لا يجعل من السهل الارتفاع به الى معدل قريب من معدله الاصلي . ويبدو أن الظروف الراهنة ليست ملائمة للتنمية الزراعية في السلطنة مستقبلا .

ولكي ندرك ذلك ، لا بد من القاء الضوء على طبيعة الزراعة في عمان والتي تعتمد كلها على الري . لان الزراعة المطرية لا تمارس في اية منطقة (باستثناء « **مسندم** » وعلى نطاق ضيق) فالحيازات الزراعية تميل الى الضآلة وهي تقل عادة عن ثلاثة هكتارات . والتمور هي المحصول الرئيس وليس هناك اي محصول شجري اخر ذي اهمية سوى « **الليم** » (وهو نوع من الليمون الحامض) والموز الى حد ما . أما المحاصيل الحقلية فتشتمل على الفصة المعمرة ، وهي اكثر المحاصيل انتشارا ، ويليها القمح والذرة للعلف الى جانب مساحات ضئيلة من البصل والطماطم .

الافلاج بين الحاضر والماضي

وعلى طول ساحل « **الباطنة** » ، تعتمد الزراعة على الري من الابار حيث كانت المياه ترفع قبلا من الابار بواسطة حيوانات الجر ، أما الان فترفع بمضخات

متوسطة الطاقة . اما في الاماكن الاخرى من السلطنة ، فان الزراعة تعتمد على الري من الافلاج (الفلج عبارة عن نفق يجلب الماء من نبع جوفي الى سطح الارض حيث توزع على الاراضي المتدرجة الارتفاع (٤) . وتعرف القناة محليا باسم (فلج ، وجمعها افلاج) . ونظرا للطبيعة المعقدة التي يتميز بها نظام الري هذا ، فانه يتطلب وجود نظام اجتماعي معقد ومستقر حتى تتم عملية الري بكفاءة . ولكن هذه البنية الاجتماعية قد قوضت بسبب غياب اعداد كبيرة من الرجال ، ولهذا اضمحل نظام الري والزراعة التي تعتمد عليه .

ولسوء الحظ فان المشكلة لا تنحصر في انخفاض كفاءة نظا مالري فحسب ، بل تمتد الى « **الافلاج** » ذاتها الاخذة في الانهيار . فالعمانيون ولو انهم اهملوا افلاجهم منذ زمن طويل ، الا ان تزايد نسبة الغائبين عن قراهم من الرجال قد قلص بدوره الاهتمام بشبكات الري . لقد ادى النقص الفادح في عمليات الصيانة ، الى سرعة تدهور بنية هذه الافلاج . وفي ظل هذه الظروف ، اصبحت الافلاج اكثر عرضة للانهيار والجفاف وبذلك فقدت شبكات الري هذه قدرتها التي تميزت بها في الماضي . كما ان الجماعات الريفية ، التي اضعفها غياب اعداد كبيرة من الايدي العاملة المهاجرة ، قد اصبحت اقل رغبة وقدرة على اعادة بناء الافلاج في حالة انهيارها او جفافها . ويتجلى ذلك في هجر الاهالي مؤخرا لبعض الافلاج التي كانت تعتبر فيما مضى ذات اهمية بالغة وجديرة بالترميم . ان الفلج اذا خرب كلية ، يصعب اصلاحه كما انه يتكلف نفقات باهظة سواء باستخدام الاساليب التقليدية او الحديثة . وعلاوة على ذلك ، فان نوعية وكمية المياه التي تنقلها الافلاج من الجودة بمكان بحيث يستحيل استبدالها بمياه الابار او الحفر .

معوقات التنمية

وهكذا فان حكومة السلطنة تواجه مشكلة مزدوجة : فليس من واجبها ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بزيادة الانتاجية الزراعية في المدى القريب فحسب ، بل يجب ايضا ان تبذل جهودها لوضع حد لتدهور الافلاج كسبيل لحماية وتسهيل التنمية الزراعية في السلطنة مستقبلا .

وقد كان اول استجابة للحكومة العمانية لزيادة المساحة المزروعة استخدام الاساليب الحديثة . اذ قامت بمشروعات الزراعة التجارية المعتمدة على الميكنة على نطاق واسع والتي تعرف بمشروعات الاستئجار الزراعي وهي من اسهل الوسائل التي تستطيع بها الحكومات زيادة المساحة المزروعة وهي ايضا معروفة على نطاق واسع . تبدا هذه المشروعات عادة بتشجيع وتمويل الدراسات الملائمة . فاذا دلت الدراسة على احتمال معقول لتنمية اقتصادية ، اصبح بالامكان

تنفيذ هذه المشروعات سواء بتمويل مشترك او ملكية خاصة باستخدام الخبرة الفنية والقدرة التنظيمية للمستثمر الخاص .

غير ان امكانية تنفيذ مشاريع زراعية واسعة النطاق في عمان غير قائمة لان احتمال العثور على أية اراض صالحة للزراعة بجوار مصدر مياه مناسب للري على نطاق واسع امر مستبعد الان ، كما ان الاسواق الواسعة التي يمكن تسويق المحاصيل فيها بعيدة عن مكان الانتاج .

والواقع انه يبدو ان كل الاراضي الصالحة للزراعة في عمان قد سبق أن زرعت في الماضي ولكن هذا لا يمنع حدوث توسع ملحوظ في مساحة الاراضي المزروعة . فمساحة الاراضي المزروعة في الوقت الحاضر لا تزيد عن (٣٨٪) من مساحة الاراضي التي كانت تزرع والتي يغطيها المسح الذي تجريه جامعة درهام (٥) . علما بأن هذه المساحة القليلة تشمل الاراضي البور ، وليس من المؤكد بالطبع أن كل المساحة التي استثمرت في وقت ما في الماضي قد زرعت بكاملها في وقت واحد . ولكن ، بما أن المساحة المزروعة من الاراضي حاليا في عمان تقدر بحوالي (٣٦ الف) هكتار (٦) . فهناك امكانية ، من حيث توفر الاراضي ، لتوسيع حجم هذه المساحة الى حد كبير ، ولو على شكل قطع صغيرة متفرقة .

من المحتمل أن تشكل المياه عقبة أمام التوسع الزراعي الذي يحتاج ولا شك الى مصدر للمياه العذبة وبكميات كبيرة وسهلة الاستخدام في الري . ولكن مثل هذا المصدر غير موجود في عمان اللهم الا اذا وجد في منطقة الشرقية .

ان المياه المستخدمة حاليا تقتصر على المياه الجوفية السطحية في الارسابات الحصوية في بطون الاودية وعلى طول الشريط الساحلي لسهل الباطنة .

والاستغلال المتزايد للمياه من هذين المصدرين ذوي المياه الضحلة يخلق المشاكل : ففي الداخل حيث الاستهلاك الزائد للمياه من الرواسب الحصوية في بطون الاودية يخفض من مستوى المياه الجوفية ويؤثر في انتاج المياه سواء من الافلاج أو من الابار . أما سهل الباطنة فان كمية المياه التي تستخرج حاليا بواسطة المضخات المتوسطة القوة تسبب زيادة ملوحة المياه لان قلة المياه الجوفية وضعف ضغطها بالقرب من البحر تجعل مياه البحر الملحة تضخم الطبقات الحاملة للمياه. والبحث عن المياه الجوفية العميقة لزيادة كمية المياه المحدودة ـ والمستغلة حاليا ـ من مخازن المياه الجوفية السطحية لم يكلل بالنجاح . لهذا ليس هناك مجال للتفاؤل في وجود مياه بكميات كثيرة صالحة للري في الطبقات البعيدة عن سطح

الارض . ومن ثم فلا مجال للتوسع الزراعي على نطاق كبير ما دامت كمية المياه المتاحة للري محدودة .

وهناك ايضا بعض القيود الاجتماعية ــ الاقتصادية التي تعيق التنمية الزراعية الواسعة النطاق . **فالنقص في الايدي العاملة وارتفاع الاجور** يمثل بشكل خاص أحد هذه العوائق . وارتفاع كلفة اليد العاملة جاء نتيجة لهجرة الرجال الى المناطق الاخرى في الخليج حيث ادى تعرفهم على مستوى المعيشة المرتفع الى طموحهم للحصول على معدلات أجور مرتفعة وظروف عمل افضل . واحدى العقبات التي كانت وما زالت قائمة هي **صعوبة النقل الداخلي** في عمان . مع أن حدة هذه المشكلة قد خفت كثيرا في الوقت الحاضر . وهناك عائق اخر وهو **السوق المحلي ذو الطاقة المحدودة وضآلة حجم الاسواق المجاورة لعمان** . هذه العوامل مجتمعة تعني انه ليس من المحتمل أن تساهم المشروعات الزراعيـــة مساهمة فعالة في تطوير الاقتصاد العماني .

وفي محاولة اخرى لتشجيع الانتاج الزراعي في المستقبل القريب ، قامت حكومة السلطنة بتكليف القطاع الخاص بتنفيذ العديد من المشروعات المحدودة النطاق . وهذه المشروعات التي تتولى تنفيذها شركات متعددة الجنسية سيكون من شأنها ان تطور جوانب معينة من الاقتصاد الريفي الذي يبدو ان له امكانيات واسعة وبخاصة فيما يتعلق بالتصدير . وكانت البداية مشروعا مكثفـــا لتربية الماشية وزراعة العلف بالقرب من « صحار »وهناك ايضا مصانع قيد الانشاء لتصنيع التمور في (نزوى) و (رستاق) . وفي حين أن مصانع التعليب هذه ستقوم بشراء بعض التمور التي ينتجها المزارعون المحليون حاليا ، فان النية تتجه نحو زراعة نوعيات افضل في المستقبل . وقد انجزت هذه المشروعات وبدأت الانتاج بعد فترة تزيد قليلا عن ثلاث سنوات منذ بدء الانشاء . الامر الذي يعتبر انجازا كبيرا في بلد مثل عمان التي كانت وسائل المواصلات فيهـــا رديئة للغاية والتي لم تكن قد مارست حتى عـــام ١٩٧٠ مثل هذه المعاملات التجـــــارية .

ولكن هذه المشروعات لم تستخدم حتى الان اعدادا كبيرة من سكـــان القرى التي نفذت فيها ، وهذا يرجع جزئيا الى ندرة وارتفاع كلفة اليد العاملة كما ذكرنا سابقا . وعند انجاز تلك المشروعات وتوسيعها في المستقبل ، فانها ستمتص المزيد من الايدي العاملة المحلية كعمال ومنتجين ، وبذلك تعم فائدتها على عدد اكبر من الناس . ولا بد لهذه المشروعات من توفير فرص الاستخدام للحد من هجرة الرجال بعيدا عن قراهم .

وقد تم ايضا تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية التجـارية البسيطة والمحدودة النطاق برأسمال خاص . وحيث انها اقل اعتمادا على الآلات ، فانها توفر فرص عمل كثيرة وبخاصة في منطقة « الباطنة » . تبرز هذه المشروعات بأن مثل هذه المنشآت يمكن ان تساعد على انتاج المواد الغذائية محليا بدلا من استيرادها وتوفر في نفس الوقت فرص استخدام منتظمة بأجور لا بأس بهـا لسكان الريـف (٧) .

وعلاوة على ذلك ، فانها ذات حجم مناسب من حيث استغلال الموارد المائية ، لانها تستهلك الماء بمعدلات منخفضة نسبيا وفي فترات متباعدة .

المزارع الحكوميـــة

وكان اكثر الاجراءات الحكومية فعالية هو تطوير المزارع الحكوميـــة كوحدات انتاجية . وهذه المزارع التي يديرها قسـم الزراعة التابع لوزارة الزراعة وصيد الاسماك والنفط ، تقوم بزراعة العديد من المحاصيل البستانية المطلوبة في السوق والتي يباع معظمها في منطقـة العاصمة مسقط ومطرح والسيب ، بينما يباع الجزء المتبقى محليا . ومثـل هذه المشروعات الحكومية محدودة النطاق بسبب العقبات الطبيعية التي تعيق الري على نطاق واسع فـي عمـان . مثـل زيادة نسبـة الملوحة ، وهي مـن القيود التـي تحد من استغلال المياه في ساحل الباطنة ، لهذا ليس من المتوقع لهذه الوحدات الانتاجية ان تتوسع الى النطاق المنشود .

وهكذا فان الامكانية المحدودة لتنفيذ مشروعات زراعية واسعة النطاق تجعل من الضروري بذل الجهود لتحسين الوحدات الزراعية القائمة . واضافة الى الفوائد الاجتماعية المترتبة على وضع حد لتدهور أوضاع الريف وتحسين امكانات نجاح الزراعة كمهنة مثمرة تستغرق كامل ساعات العمل ، فانه لا بد للسلطنة من تطوير المزارع الحالية اذا كانت راغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الغذائية وتوفير امكانات التصدير لبعض المنتجات الزراعية .

والواقع ان الجهود الاولية التي بذلتها الحكومة في مجال الزراعة كانت موجهة نحو تحقيق هذه الغايات . فقد كان الدور الرئيسي للمزارع الحكومية الخمس الاولى هو التجريب والعرض وليس الانتاج . وهذه المزارع بالذات هي التي حولت الى وحدات انتاجية ، وتوسع بعضها الى حد كبير لدى اسناد هذا الدور لها وفي حين أن تحويل مزارع الابحاث والتجريب الى وحدات انتاجية قد سد بعض الاحتياجات فقد وضع في نفس الوقت حدا لعمليات اختبار وتجريب المحاصيل في البيئة العمانية المحلية . هذا مع العلم بأن التجارب الجيدة التخطيط والجهود التطويرية يجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية تحسين الاوضـاع الزراعية . وبمرور الوقت ، ربما عادت الحكومة العمانية ثانية الى الاهتمـام

بالنواحي غير التجارية في الزراعة ، وذلك كجزء من التزاماتها تجاه مستقبل الزراعة في عمان .

وحتى قبل تحويلها الى مزارع انتاجية ، لم تكن محطات الابحاث هذه تمثل الجهد الحكومي الرئيسي لتحسين مستوى الزراعة في عمان ، فقد سبق ان انشأت الحكومة تسعة عشر مركزا للتوسع الزراعي في مختلف انحاء السلطنة . ومهمة هذه المراكز ، التي يعمل في كل منها شخص مختص في التوسع الزراعي ومرشد زراعي واربعة او خمسة سائقين وعمال ، تقديم الارشادات للمزارعين بشأن المحاصيل والاساليب وتزويدهم بالاسمدة والبذور والمبيدات الحشرية وتأجير الجرارات والمحاريث وبعض المعدات الاخرى لهم .

وقد ثبت ان تأجير الآلات ، وبخاصة الجرارات المزودة بالمحاريث الدوارة قد قدم مساعدة لا بأس بها لبعض المزارعين الكبار الذين يستخدمون أساليب زراعية أكثر تطورا . وقد شجعهم توفر المحاريث على زيادة المساحة المزروعة في بعض الحالات . ولا بد من توجيه كل الجهود لتشجيع مثل هذا الاتجاه . فأحد الاهداف الرئيسية لتأجير مثل هذه المعدات هو زيادة المساحة المزروعة وتشجيع الجهود المتزايدة التي تبذل في المجال الزراعي وليس تسهيل زراعة الاراضي المستثمرة من قبل .

وربما كانت اهم الفوائد التي حصلت عليها الجماعات المحلية من مراكز التوسع الزراعي هي الاسمدة والمبيدات الحشرية وتليها البذور الى حد ما . ومع ان التجار يوفرون هذه المواد للمزارعين ، فان الكميات التي يقدمونها لا تكفي عادة ، وليس هناك مجال للشك في ان الكميات التي توفرها هذه المراكز تسد حاجة ملحة . وعلى الرغم من ان كميات البذور التي تقدمها هذه المراكز لا تفي بالغرض احيانا ، وبخاصة في داخل عمان ، فقد اعتمد المزارعون على الكميات التي يوفرها التجار ، الا ان هذه المراكز تظل وسيلة لتعريف المزارع بأنواع محسنة من بذور المحاصيل التي اعتاد زراعتها وبامكانات زراعية جديدة تماما . ولا شك في ان تزويد هذه المراكز بكميات اكبر واكثر انتظاما من هذه البذور لبيعها ، لا منحها للمزارعين ، من شأنه تشجيع الزراعة . فالكثير من المزارعين يقلصون جهودهم الى حدها الادنى وسرعان ما يفقدون اهتمامهم بمزارعهم بسبب نقص البذور والاسمدة والمبيدات الحشرية .

على ان المساهمة التي تقدمها هذه المراكز لتطوير الزراعة ، عن طريق التعريف بالاساليب الزراعية الاكثر تطورا وحل مشاكل المزارعين ، ما زالت مساهمة محدودة حتى الان . والاسباب الرئيسية التي تكمن وراء ذلك هي افتقار المرشدين الزراعيين العمانيين الى التدريب ، من جهة ، وقلة خبرة

المرشدين المصريين بالطرق الزراعية المتبعة في عمان بالظروف المحلية . ان عدم نجاح هذه المراكز في مهمتها ينسحب على معظم المراكز الاخرى في العالم . فقد سبق ان اشرنا من قبل الى انه من الصعب دوما على المرشد الزراعي ان يكون في وضع يمكنه من تقديم الخبرات الفنية المفيدة بما فيه الكفاية لجذب انظار المزارعين وان يكون قادرا في نفس الوقت على حل المشكلات الزراعية المتنوعة (٨) . وعلى كل حال فان مراكز الخدمة الزراعية في عمان ما زالت حديثة العهد ، ولا بد ان قدرات العاملين فيها على تقديم الآراء الجديدة وادخال التحسينات المناسبة وحل المشكلات الزراعية المحددة في المنطقة ستزداد مع اكتسابهم للخبرة فيالشؤون المحلية وحضورهم للمزيد من الدورات التدريبية .

واذا ما افترضنا تحسن خبرة وتدريب المرشدين الزراعيين ، فان من الصراحة بمكان ان نشير الى التسهيلات المتطورة التي يستطيعون بها تقديم المساعدة للمزارعين (٩) ، فتوفر كميات اكبر واكثر انتظاما من البذور والاسمدة والمبيدات الحشرية أمر مهم في حد ذاته ، وبخاصة اذا اقترن بزيادة طاقة الحراثة (١٠) . ومن المهم بوجه خاص أن يقدم المرشد الزراعي ارشادات متطورة بشأن استعمال المبيدات الحشرية . ولتمكينه من اداء هذه المهمة لا بد من توفير مزيد من العربات والمرشات التي يمكن الاعتماد عليها . وعند توفر هذه التسهيلات فبامكان المراكز مثلا تنظيم حملات رش وقائية منتظمة بدلا من مجرد الانتظار حتى تلبية استغاثات المزارعين عند الضرورة فقط . ولا بد للخدمات المتخصصة الاخرى أن تشتمل على تقديم خبرات المرشدين البيطريين نظرا لانتشار الامراض التي يمكن الحد منها بسهولة كالديدان الكبدية (١١) .

ومن الممكن ، اذا ثبتت فعالية ذلك ، تقديم هذه الخدمات المشروطة كحوافز تشجع المزارعين على تجريب السلالات والانواع الجديدة من البذور التي تقدمها المراكز . وباختصار ، كلما كانت الخدمات التي تقدم للمزارعين متكاملة ، كلما ازدادت امكانية الضغط عليهم لاستخدام الاساليب الجديدة في الانتاج الزراعي .

ولكي يكون لمثل هذا المشروع اثر واسع النطاق ، فلا بد للمرشدين الزراعيين ان يكونوا مستعدين وقادرين على السفر الى القرى الاخرى غير تلك التي تقع فيها مراكز الارشاد . هؤلاء المرشدون حاليا يقضون ساعات عملهم اليومية داخل المكاتب ولا يغادرونها ، وذلك بسبب صعوبة المواصلات المحلية وترتيب بعض الاعمال المكتبية . والفائدة الكاملة المرجوة من اقامة مراكز الخدمات المتطورة هذه الى سكان الريف لا تتحقق الا اذا توفرت للمرشدين الزراعيين الامكانية الكاملة لزيارة القرى البعيدة بشكل منتظم . هذه هي الطريقة

الوحيدة التي تلفت انظار قطاع واسع من المزارعين الى هذه الخدمات (١٢) . ومن الممكن زيادة فعالية هذه المزارع التجريبية اذا عرض ما بها من تجارب .

ان ازدياد قدرة المرشدين الزراعيين على الحركة تمكنهم من الاطلاع على الاساليب الراهنة التي يتبعها المزارعون والمشكلات التي يواجهونها والتي لا يعرف عنها الا القليل من التفاصيل . الافتقار الى المعرفة الدقيقة باحتياجات المزارعين يمثل نقطة ضعف في التخطيط لبرنامج خدمات موسع ، ولذلك فان المعلومات التي تجمعها ادارة المركز ستكون ذات فائدة في مراجعة احتياجاتهم .

رغم أن توفير احتياجات المزارعين عن طريق مراكز الخدمات الزراعية وكذلك تقديم الارشاد الى المزارعين ، من الاهمية بمكان الا ان اكبر المشكلات التي تعيق بعث النشاط في الزراعة العمانية تهمل . فهجر الاراضي القابلة للزراعة وانخفاض مستوى العناية بالمحاصيل ليس مجرد دليل على الاغراء الذي تتميز به فرص العمل غير الزراعية فحسب ، بل ويشير ايضا الى عدم رغبة القرويين العمانيين في مزاولة الزراعة على الاطلاق . وهذا الامر يتجلى كأوضح ما يكون من خلال تفحصنا لاسلوب الزراعة الفردية ، وهو الاسلوب الذي يعتمد على الري من مياه الآبار بواسطة مضخات متوسطة الطاقة .

بدائل الافلاج

ان التوسع في الزراعة المعتمدة على الري من الآبار لم يكن على نطاق يكفي للتعويض عن خسارة الاراضي التي هجرت مؤخرا . وعلاوة على ذلك ، فان الاراضي التي استثمرت حديثا ليست بديلا لاراضي الافلاج المهجورة اذ لم يحدث ، اي تحول من الزراعة المعتمدة على الافلاج الى اسلوب الزراعة المعتمدة على الآبار . فالتوسع في الزراعة المعتمدة على الابار ليس انعكاسا لتجدد الرغبة لدى العمانيين بممارسة الزراعة . ومعظم البساتين المروية بمياه الابار ليست ملكا لمزارعين متفرغين ، فالواقع ان الكثير من ملاك البساتين لا يعتبرون ممتلكاتهم هذه وحدات انتاجية ولا ينظرون اليها اطلاقا على أنها مزارع ذات امكانية تجارية قابلة للتطوير . فهم قد اشتروا هذه البساتين لمجرد توفير مكان لاقامتهم اضافة الى بعض احتياجات الاسرة من المواد الغذائية من حين لاخر . وتمثل عمليات الشراء هذه انعكاسا للدخل النقدي المرتفع (الذي يرد من الحوالات المالية المرسلة من العمال المهاجرين ، فمعظم البساتين الجديدة المروية بمياه الابار تمول بهذه الطريقة) الذي يرد الى مجتمع ذي رغبات استهلاكية محدودة وفرص استثمار ضيقة أيضا وسلع استهلاكية متوفرة .

ولو ان هذه البساتين تساهم الى حد ما في الانتاج المحلي من المواد الغذائية ، فانها لا تزيد من وفرة هذه المواد في السوق فأصحابها غير مهتمين بالزراعة التجارية الرامية الى انتاج السلع وبيعها في السوق مع ان العائدات يمكن ان تكون كبيرة نظرا لارتفاع اسعار المنتجات المحلية . وهم ينفرون من بذل الجهود التي تنطوي عليها ممارسة هذا النشاط لانهم لا يعتمدون على الزراعة في معاشهم . واي اتجاه نحو الزراعة ذات الاغراض التجارية سيعيق نشاطاتهم غير الزراعية ، علاوة على انهم لن يحصلوا منها على دخل يفوق ذاك الذي يحصلون عليه من المهن غير الزراعية والذي دفعوا منه ثمن مزارعهم .

لهذا فان انشاء البساتين المعتمدة على الابار لا يسهم الا بنسبة ضئيلة في التعويض عن انخفاض الانتاج الزراعي . وهذه المجموعة من الدوافع غير الزراعية التي تكمن وراء اقامة المزارع الجديدة ووراء ادارة الكثير من المزارع القديمة ايضا ، هي التي تشكل العقبة الرئيسية في وجه المحاولات التي تبذل لبعث النشاط في الزراعة العمانية ، فليس لدى العمانيين دوافع قوية لممارسة الزراعة لذلك فان المرشدين الزراعيين لا يجدون امامهم مزارعين راغبين في معرفة الاساليب الحديثة وطرق تحسين الانتاج ، بل عليهم ان يتعاملوا مع سكان ريفيين ليس بينهم الاقلة ممن يعتبرون انفسهم مزارعين . وفي افضل الحالات ، يعتبر بعض هؤلاء الريفيين انفسهم مزارعين بعض الوقت نظرا لانشغالهم بمهنة اخرى اكثر اهمية وارباحا ، فغالبية هؤلاء يعتبرون انفسهم ملاكا . فاذا ما استطاعوا توفير العمال للعمل في مزارعهم ، فعلوا ذلك ، ولكن نظرا لارتفاع اجور اليد العاملة المحلية الى الحد الذي لا يستطيع اصحاب المزارع تحمله ، فان هؤلاء لا يرغبون في الحصول على دخل حقيقي من مزارعهم ليدفعونه في « **البيدر** » . ونتيجة لذلك فان الاعمال في معظم المزارع تتم على يد افراد اسرة الملاك التي لا تهتم بدورها بالحصول على اقصى حد من المحاصيل والارباح من هذه المزارع . وفي ظل هذه الظروف فان ارشادات المرشد الزراعي ، التي تتطلب عادة جهدا أو انفاقا متزايدا في موقع العمل لا يكترث بها حتى عندما تبشر بفوائد جمة .

ان المهمة الرئيسية لمراكز الخدمات الزراعية ليست تحسين الاساليب الزراعية فحسب بل اقناع اصحاب الاراضي بأن يتحولوا الى مزارعين ولكن من الصعب اداء هذه المهمة في الريف العماني حيث الدوافع والتطلعات الاستهلاكية محدودة نسبيا وحيث يزداد توافر فرص العمل غير الزراعي والمربح فأصحاب الاراضي ليسوا فقط منصرفين عن التفرغ للزراعة على أساس تجاري كامل ، بل هم غير راغبين أيضا في مزاولة الزراعة : فقد اعتادوا أن يضعوا العمل في المزرعة في أسفل سلم أولويات المهن .

خـــاتمة

وعلى وجه العموم فان من الضروري رفع مكانة الانشطة الزراعية وجعل الزراعة مهنة ذات مكانة وليست مهنة مؤقتة . وقد يحدث هذا الامـــر بشكل عفوي لو أن انخفاضا طرأ على العائدات الحكومية وبالتالي على التنمية التي يمولها دخل الزيت لنضوب المصادر النفطية في عمان . ولكن ترك الاقتصاد الريفي في حالة ركود أو تدهور الى أن يحدث هذا الامر من شأنه أن يسبب أذى كبـــيرا واضطرابا اجتماعيا . ولذلك فان الجهود الوطنية المنسقة الواسعة النطـــاق والهادفة الى تغيير موقف العمانيين تجاه العمل الزراعي وبالتالي لبعث النشاط الاقتصادي الريفي ، لا بد من تصعيدها لخلق التنمية الذاتية في المناطق الريفية على أساس زراعي فالمرافق التعليمية واسعة الانتشار يمكن استخدامها لهذا الغرض لو أن الهيئة التعليمية وجهت توجيها مناسبا . والاراضي الجديدة متوفرة للزراعة التي يمكن تحويلها الى **زراعة ذات انتاج تجاري** بدلا من كونها زراعة لتوفير لقمة العيش وخاصة اذا ما أمكن توجيه المزارعين الى كيفية استخدام الماء بالطرق الرشيدة .

ان مثل هذه الجهود تتطلب تحركا حكوميا على كافة المستويات ســـواء لتوفير الاموال أو اليد العاملة . على أن النية الاساسية اللازمة لتنفيذ المشروع تستلزم دفع الزراعة الى مقدمة اهتمامات العمانيين وهذا ماتقوم به ادارة الزراعة ومراكز الخدمـــات الزراعيـــة . واذا اريد للانتـــاج الزراعي أن يعوض بعض نواحي العجز في اجمالي الانتاج المحلي والعملة الاجنبية والايرادات الحكومية غير انخفاض الدخل النفطي ، فلا بد من اعطاء أولوية قصوى لـــه في برنـــامج التخطيط القومـــي .

ومتى احتلت الزراعة مثل هذه المكانة فان الخطط الخاصة بمراكـــز الخدمات الزراعية وتجديد « الافلاج » ستتطور على نطاق أوسع وأكثر ملاءمة .

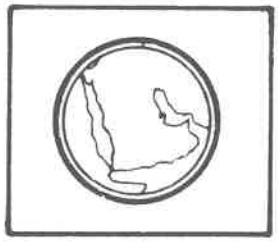

الهـــوامش

١ – Whitehead. "Sultanate of Oman". **Economic Survey.** 1972.

٢ – "Sultanate of Oman". **Statistical Yearbook.** Muscat: National Statistical Department, 1973, 1974.

٣ – Joint UNDP Report. **Preparatory Assistance Mission: Current Problems and Prospects for Agricultural Development in the Sultanate of Oman.** Rome: 1973.

٤ – Twisleton-Wykcham-Fiennes, R. "Sweet Water for the Hottest Land". **Geographical Magazine.** 42, 12 888-893, 1970.

٥ – Wilkinson, J. C. **Organisation of the Falaj irrigation System in the Sultanate of Oman.** School of Geography, University of Oxford, Research paper no. 10. 1974.

٦ – Birks, J. S. **Deserted Farmland in Oman: A First Appraisal.** Durham: Oman Research Project no. 6, 1973.

Statistical Yearbook. Op. Cit.

٧ – Bowen-Jones, H. "Agriculture in Oman". **Commerce International: Journal of the Chamber of Commerce.** London: 1974.

٨ – Lele, Uma. **The Design of Rural Development.** London, Baltimore: John Hopkins for the World Bank, 1975.

٩ – **Durham University Oman Research Project Reports,** and also Uma Lele. 1975.

١٠ – على أن هناك عقبات أخرى في وجه التوسع الزراعي ، من حيث اليد العاملة بالاضافة الى الحراثة فأعمال الحصاد والدراسة قد تخلق أزمة في اليد العاملة في حالة زيادة مساحـــة الاراضي المزروعـــة .

١١ – ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن تطوير تربية المواشي هو من أصعب المهام ، لانه ينطوي على تظافر مجموعة من العوامل الفنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واضافة الى ذلك ، ليست هناك ثقة بالاستجابة للتجديدات .

(Lele ، ١٩٧٥ ، ص ٥٦) .

"دعوة للباحثين المهتمين لشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية"

مواكبة لرسالة مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الهادفة لتنمية الاهتمام بين الباحثين ولتوسيع دائرة البحث والتحليل للجوانب التاريخية والمعاصرة والمستقبلية لكافة شؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية ... فقد استحدثت المجلة قسماً خاصاً يعنى بتشجيع ورعاية وترشيد الباحثين بالشؤون المختلفة للمنطقة وذلك بتقديم الدعم المالي والعيني لهم خلال البحث وتوفير سبل النشر والتوزيع لنتائج وتقارير الأبحاث .

وقد عهد إلى الدكتور أحمد بشاره عضو مجلس إدارة المجلة وعضو هيئة التحرير بالاشراف على هذا القسم .

أولاً : الاطار العام للبحوث الأكاديمية المدعومة :

تمشياً مع الأهداف العامة للمجلة ينوي قسم البحوث تشجيع ودعم البحوث في اطار الأهداف العامة التالية :

- **الدراسات التحليلية لمجتمعات المنطقة .**
- **الدراسات التحليلية والوصفية لامكانات وطبيعة المنطقة .**
- **الدراسات التحليلية للحركات الفكرية والثقافية والأدبية في المنطقة.**
- **الدراسات المقارنة أو المتعلقة بعلاقات المنطقة بالعالم .**
- **البحوث الرامية لتنمية وحصر وتوثيق مصادر المعلومات عن المنطقة .**

وسيولي القسم اهتمامه ورعايته ودعمه لكافة مشاريع الابحاث المكتبية والوثائقية والميدانية والمختبرية في إطار الأهداف السابقة والمتعلقة بكافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والثقافية والقانونية والطبيعية والعلمية والجغرافية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية .. التاريخي منها والمعاصر والمستقبلي .

ثانياً : المواصفات العامة للبحوث المدعومة :

يرجى من الباحثين مراعاة المواصفات التالية عند تقديم مشاريع الأبحاث طلباً للدعم من القسم :

- **ان يكون مشروع البحث في الاطار العام للبحوث الاكاديمية المدعومة والمبين أعلاه .**